وعقدت الدورة السادسة للمجلس في القاهرة في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩. وعادت مسألة الدولة الديمقراطية الى البروز بقوة، لكن الجبهة الشعبية اكتفت بارسال مراقب، في حين غابت جبهة التحرير العربية. وقد أثارت المذكرة التي قدمتها الجبهة الديمقراطية والتي سبق ذكرها نقاشاً واسعاً، تم على أثره القبول بالشعار ولكن مع بعض التحفظات. وأكد القرار السياسي للمجلس[٤٧] أن هدف المقاومة هو مواصلة الكفاح «الى أن يتم النصر واقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية البعيدة عن كل أشكال التمييز الديني والعنصري».

لكن توصيات اللجنة السياسية والاعلامية[٤٨]، اذا كان على المجلس الوطني الفلسطيني أن يبقي على هذا الشعار في قراراته وبياناته السياسية، فهي في الوقت نفسه تطلب من اللجنة التنفيذية تأليف لجنة لدراسته وايضاحه ايضاحاً كاملاً. وقد كلفت اللجنة بتقديم نتيجة أعمالها الى الاجتماع المقبل للمجلس الوطني الفلسطيني. النتيجة، اذا، ايجابية بالنسبة لفتح، الاّ أنها ترسم في الوقت نفسه حدود فعلها داخل منظمة التحرير الفلسطينية كما تسجل قوة التحفظات القائمة. وقد تجلت هذه التحفظات أيضاً في قضية تعديل المادة السادسة من الميثاق. ويؤكد الدكتور يوسف صايغ، مدير مركز التخطيط في منظمة التحرير في رسالة نشرتها «التايمز» بتاريخ ٢٨/٢/١٩٧٠[٤٩]، ان فتح والصاعقة والجبهة الديمقراطية قدموا للدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني تعديلاً للمادة السادسة بحيث يغدو واضحاً أن جميع اليهود الذين يتحررون من المواقف الاستعمارية ويقبلون بالعيش في سلام مع المسلمين والمسيحيين، سيكون بامكانهم أن يعيشوا في فلسطين*. وشكلت لجنة فرعية لطرح صيغة تعديل في دورة المجلس القادمة. لأية أسباب تم ارجاء اتخاذ القرار؟

أولاً: لأن المادة ٣٣ من الميثاق تنص على أن كل تعديل لهذا الميثاق يتطلب عقد دورة استثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني يدعى اليها لهذا الغرض؛ ولم يكن هذا هو وضع الدورة السادسة.

ثم ان تعديل الميثاق يتطلب أكثرية الثلثين، وفي ذلك الوقت كان في حوزة فتح والصاعقة والجبهة الديمقراطية ٥٣ مقعداً من أصل ١١٢[٥٠]، وكانت تتمتع أيضاً بمساندة عدد من المستقلين، ولكن هل انها تملك أكثرية الثلثين؟ ناهيك عن أن فتح بالذات لم تكن تبدو مجمعة حول هذه المسألة.

وبعد تأجيل متكرر، عقدت الدورة السابعة للمجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة المصرية بين ٣٠ أيار (مايو) و ٤ حزيران (يونيو) ١٩٧٠. كان ذلك بعد أن حصلت تطورات ملحوظة في وضعيّ المقاومة السياسي والعسكري، وتضاعفت المواجهات مع السلطة اللبنانية، ومع السلطة الأردنية بشكل أخص. وبرزت على جدول الاعمال قضية الوحدة الوطنية في مواجهة النظام الهاشمي وفي مقارعة مختلف مشاريع الحلول المرتكزة الى قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢. وكانت أسهم الجبهة الشعبية في تصاعد، كما سبق وذكرنا، وأتاحت لها أزمة شباط (فبراير) ١٩٧٠ مع السلطات الأردنية أن تفرض وجود «القيادة الموحدة» التي تضم احدى عشرة منظمة فلسطينية. وبفعل الضغوط الداخلية والخارجية التي مارستها الجبهة

(*) تؤكد نشرة «فتح» بتاريخ ١٩/١/١٩٧١، أن حركة فتح دعت لتعديل الميثاق، بهدف رفع القيود المتعلقة بحصول اليهود على الجنسية الفلسطينية.